العربي، ١/١٠/١٩٩٠). وعلى أساس ذلك، أثار قرار المحكمة، الذي سمح بهدم البيوت في مخيم البريج من دون اعطاء حق الادعاء، استغراباً كبيراً (**المصدر نفسه**).

في الجانب الفلسطيني، أثارت عمليات هدم البيوت في مخيم البريج، والممارسات القمعية التي صاحبتها والتي طبّقت بعدها، غضباً عارماً في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ فاعتصم مئات الفلسطينيين في مقرّ الصليب الأحمر، في غزة، احتجاجاً على الاجراءات القمعية التي فرضت على سكان البريج. ودعا المعتصمون الهيئات الدولية الى وضع حدّ لتدمير الجيش الاسرائيلي ممتلكات الفلسطينيين. وطالبوا بدعوة مجلس الامن الدولي الى اجتماع عاجل «لحظر مواصلة مثل هذه التدابير القمعية»؛ كما تظاهر عدد كبير من سكان مخيم رفح، مطالبين برفع حظر التجول عن البريج؛ وأعلنت رام الله الاضراب لمدة ثلاثة أيام تضامناً مع سكانه (**الحياة**، ٢٩/٩/١٩٩٠). من جانبها، أعلنت القيادة الموحّدة للانتفاضة الأيام التي تلت احداث البريج أيام تصعيد «حتى يرفع الحصار المفروض على المخيم». وأكدت ان القوات الضاربة الفلسطينية «ستلاحق الجنود الاسرائيليين أينما وجدوا». وأشارت القيادة، في بيانها، الى ان «كل المجموعات الضاربة واللجان الشعبية» في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مدعوة الى «توجيه ضربات قاسية الى الجنود والمستوطنين الاسرائيليين في هذه الأيام». وطلبت من العمّال الفلسطينيين، العاملين في اسرائيل، عدم التوجّه الى أعمالهم، الى حين يتمّ رفع الحصار عن مخيم البريج. وأكدت انها ستردّ على الاجراءات القمعية التي اتخذها الجيش الاسرائيلي. ودعت القيادة الموحّدة الهيئات الدولية ومنظمات حقوق الانسان الى التدخّل لوضع حدّ للممارسات التعسفية لسلطات الاحتلال الاسرائيلية (**المصدر نفسه**، ٣٠/٩/١٩٩٠).

ر.م.